§ الفصل الثاني :

الخريطة السياسية لميدان التحرير

obeikandl.com

obeikandl.com

تبدو الخريطة السياسية التي تكونت في ميدان التحرير أيام الثورة مركبة ومرتبكة، فبعد أن دعت مجموعة من الحركات والجبهات إلى الخروج في تظاهرة يوم ٢٥ يناير؛ التي صارت ثورة حقيقية فيما بعد؛ أصبح من اليسير إنشاء تحالف أو ائتلاف يضم مجموعة من شباب الحركات والجبهات والأحزاب التي سنطلق عليها لفظ (قديمة) تجاوزًا، لأن المقصود من العرض التالي هو كل الحركات التي نشأت من رحم ميدان التحرير (وربما انتهت فيه أيضًا) وهي حركات لم تر النور القانوني بعد، لتبقى إلى وقت كتابتي لهذه السطور حركات أشبه بتنظيمات علنية اكتسبت علانيتها وشرعيتها من الميدان وليس غيره.

ربما لا تتكون تلك المجموعات من هيكل تنظيمي واضح؛ أي فيما يتعلق بقائد المجموعة أو التنظيم أو الائتلاف، وما يتعلق أيضًا بشأن المكتب السياسي والبيان التأسيسي والناطق الإعلامي ومصادر التمويل وغيرها، كما تبدو الرؤية السياسية لبعض المجموعات ملتبسة وتصل إلى حد السذاجة والرطانة، لكنها تتفق جميعها في أنها غير خاضعة لقانون الأحزاب أو جمعيات المجتمع المدني.

تكونت مجموعة من الحركات واستمرت في الميدان، بينما لم تستمر حركات أخرى معلنة اندماجها تحت راية حركة أقوى، أخذت التوقيعات لأكثر من مرة، إلى أن فاجئنا الكاتب الصحفي وائل الإبراشي بدعوته لإنشاء حزب شباب التحرير معلنًا أنه حصل على

توقيع أكثر من ٢٥٠٠ شخص، وأعتقد أن حالة من الالتباس ستسود عند مجموعة من الشباب الذين أعطوا توقيعاتهم ولا يعرفون لمن أعطوها بالضبط، فلم تكن الرؤية واضحة كما أسلفنا، وربما كان الاسم الأبرز في الخريطة السياسية لشباب التحرير هو ائتلاف شباب الثورة، الذي سنتحدث عنه وما تيسر لي من المجموعات الأخرى في السطور القادمة.

§ ائتلاف شباب الثورة :

هو ائتلاف مكون من بعض الشباب الداعين لثورة ٢٥ يناير من بينهم ممثلون لشباب الإخوان المسلمين وشباب حركة العدالة والحرية وشباب ٦ إبريل وشباب الحملة الشعبية لدعم البرادعي وشباب الجمعية الوطنية للتغيير وشباب حزب الكرامة (تحت التأسيس) وشباب حزب الوفد وشباب مستقلين، ومدونين وناشطين.

تكون هذا الائتلاف يوم ٢٥ يناير ويضم: شادي الغزالي حرب وخالد السيد وعمرو صلاح، ومصطفي شوقي وأحمد ماهر ومحمود سامي وإسلام لطفي ومحمد القصاص، وزياد العليمي وعبد الرحمن سمير وعبد الرحمن فارس، وناصر عبد الحميد وسالي مور ومحمد عباس

obeikandl.com

وكان المتحدثان الإعلاميان باسم الائتلاف في البداية محمد القصاص وزياد العليمي، ثم أصبح الجميع متحدثين باسم الائتلاف، وربما كان الوجه الأبرز هو شادي الغزالي الحرب وهو ابن د.أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة، وتمت استضافته في أكثر من برنامج توك شو، وربما كان لقاؤه مع وائل الإبراشي والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في ضيافة مني الشاذلي في برنامج (العاشرة مساء) الأشهر.

أما الورقة السياسية لائتلاف شباب الثورة والتي تمت كتابتها بعد رحيل الرئيس السابق مبارك فنصها هو:

(إن ثورة ٢٥ يناير قد فسخت العقد الاجتماعي بين الشعب ونظامه الحاكم الذي تم إسقاطه، والآن نحن أمام رسم وتحديد ملامح عقد اجتماعي جديد يتناسب مع المرحلة الانتقالية ومتطلباتها بما يضمن تحقيق جميع مكتسبات الثورة وينفذ الإرادة الشعبية . وانطلاقًا من ذلك نؤكد أن الشرعية العليا للدولة نشأت من ثورة ٢٥ يناير ولم تعد لدستور ٧١، وقد تحققت هذه المشروعية يوم ١١ فبراير بتخلي الرئيس عن السلطة وانتقالها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وليس لرئيس مجلس الشعب وهو ما يعني ضمنيًا حل هذا المجلس وإلغاء العمل بالدستور القديم.. وهو ما يؤكده ما جاء في بيان القوات المسلحة الأخير كما أن السلطة التي يباشرها رئيس الجمهورية في تعيين نوابه سقطت بتخليه عنها ولم يعد هناك أي

مشروعية لنائبه ، لأن تنحي الرئيس يعني انتفاء صفة نائبه (قاعدة الفرع يتبع الأصل). وبناء على كل ما سبق فنحن أمام مشروعية جديدة تقتضي إدارة شئون البلاد بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة بطريق الإشراف والمتابعة والرقابة.. أي:

- التأكد من تحقيق مطالب الثورة
- حماية مشروع تحقيق المطالب الثورية من أي انحراف
- تحديد مدة زمنية من ٦ أشهر ولا تزيد على ٩ أشهر كحد أقصى لتحقيق المطالب.

وبناءً عليه نرى أن يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا مؤقتًا في متنه مدته الزمنية ينظم مرحلة الانتقال على أن يتضمن الآتي :

١- إلغاء الدستور القديم ووضع دستور جديد للبلاد عقب تشكيل مجلس الشعب الجديد على أن يكون طابع هذا الدستور ديمقراطيًا شعبيًا ويمهد إلى جمهورية برلمانية بما يتضمن ذلك من تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية والفصل بين السلطات وقواعد محددة للعملية الانتخابية.

٢- إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والأحكام العرفية.

٣- إعادة تشكيل حكومة تكنوقراط انتقالية يترأسها شخصية وطنية مدنية متوافق عليها ولها ثقة ومصداقية لدى الجمهور في حد أقصى شهر.

٤- تخفيض سن الترشح للانتخابات البرلمانية لـ ٢٥ سنة ، والرئاسية لـ ٣٥ سنة.

٥- إطلاق حق تكوين الجمعيات والنقابات وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام الأخرى بلا قيود عدا الإخطار لجهة قضائية مختصة.

٦- إجراء انتخابات النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية وفقًا لقانون كل منها.

٧- الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين قبل وبعد ٢٥ يناير.

٨- حل الحزب الوطني الحاكم وتسليم جميع أمواله ومقراته للدولة.

٩- إلغاء جهاز مباحث امن الدولة، وإلغاء توجيه المجندين لقطاع الأمن المركزي.

١٠- تنفيذ جميع الإحكام القضائية النهائية التي صدرت في الفترة السابقة، مثل طرد الحرس الجامعي - وقف تصدير الغاز - إلغاء قانون ١٠٠ المنظم لانتخابات النقابات العمالية.

١١- إلغاء قانون الأحزاب في غضون عشرة أيام، ووضع قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية خلال شهر.

١٢- حل كل المجالس المحلية كما نؤكد أن تأخذ الأجهزة المحلية سلطات مضاعفة وان تصبح سلطة حقيقية في مجالاتها.

١٣- من يشارك في منصب في المرحلة الانتقالية لا يجوز له الترشح في أول انتخابات برلمانية أو رئاسية قادمة.

هذا ونؤكد على تأمين المرحلة الانتقالية من أي ضغوط خارجية لتأمين عملية انتقال السلطة.

وأخيرًا نؤكد على أننا سوف نجري حوارًا مجتمعيًا حيًا مع عدد من المجموعات الحزبية وغير الحزبية والشخصيات العامة والمجموعات السياسية والمجتمعية الفاعلية بالإضافة إلى الحكومة الانتقالية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة حول هذه الورقة حتى نستطيع أن نخرج جميعًا بشكل ديمقراطي لخريطة طريق سياسية لهذه الفترة الانتقالية تمهد لوضع مصر في المكانة التي تستحقها.

كما نؤكد على تقديرنا للقوات المسلحة وتنفيذها للإرادة الشعبية وتطلعاتها وبدئه في اتخاذ إجراءات مهمة على طريق تحقيق أهداف الثورة كبدء محاسبة الفاسدين والمجرمين وحل المجلسين، ونتمنى له الاستمرار.

§ اتحاد شباب الثورة :

نشأ اتحاد شباب الثورة في ٣٠ يناير من مستقلين ونشطاء الأحزاب السياسية، وأبرزهم شباب حزب الوفد، والتجمع، والعربي الناصري، والجبهة، وكذلك شباب من ١٥ محافظة، ويهدف هذا الاتحاد على حد قول خالد تليمة أحد ممثليه إلى الحفاظ على مكتسبات الثورة ومتابعة تنفيذ المطالب.

وقال الاتحاد في بيان أصدره مؤخرًا إن الثورة ما زالت قائمة حتى تنفيذ كل مطالب الثورة، وتتمثل في إسقاط النظام كاملاً وليس شخص الرئيس، وتشكيل مجلس رئاسي انتقالي من المدنيين، ويمثل فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بممثل واحد فقط، وإلغاء حالة الطوارئ، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، وعزل الحكومة لأنها من بقايا النظام السابق وتشكيل حكومة وطنية من المتخصصين وليس من السياسيين، وحل جهاز أمن الدولة ومحاكمة قياداته، وحل الحزب الوطني، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في فترة لا تتجاوز الستة أشهر، ووضع دستور جديد.

ومن أبرز مطالبهم الاجتماعية وفقًا لما جاء في البيان تتلخص في حد أدنى للأجور يصل إلى ١٢٠٠ جنيه، وحل اتحاد عمال مصر ومحاكمة قيادته، وحل المجالس المحلية، واتساع مظلة التأمينات الاجتماعية، وكذلك حق العمال في الإضراب والاعتصام.

في حين اعترض الاتحاد خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بنقابة الصحفيين على تشكيل لجنة التعديلات الدستورية الحالية، داعيًا إلى تشكيل لجنة جديد منتخبة لوضع دستور جديد، مطالبًا بالتزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما جاء في بيانه الرابع باحترام جميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية، ومن ضمنها حق العمال والموظفين في التظاهر السلمي للمطالبة بحقوقهم.

§مجلس أمناء الثورة :

يضم المجلس: الدكتور محمد البلتاجي والدكتور حسن نافعة وعبدالله الأشعل وزكريا عبد العزيز وخالد عبد القادر عودة والدكتور عصام اسكندر والإعلامية بثينة كامل والداعية صفوت حجازي ومنى مكرم عبيد والإعلامي محمود سعد وكابتن نادر السيد لاعب النادي الأهلي السابق والروائي علاء الأسواني والكاتب بلال فضل والعميد صفوت الزيات وسيف عبد الفتاح وصبحي صالح والدكتور حازم فاروق. وأما شباب الثورة ويشكلون اللجنة المنظمة فهم: أحمد نجيب وسيد أبو العلا وحمزة أبو عيشة.

طالب البيان التأسيسي للمجلس بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين صدرت بشأنهم أحكام عسكرية في عهد مبارك، وشدد البيان الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر صحفي في ساقية عبدالمنعم الصاوي على ضرورة إعفاء النائب العام من منصبه واتهامه بالتنكيل بالمعارضين الوطنيين، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين بحسب نص البيان. ودعا البيان إلى مصادرة أموال أسرة الرئيس مبارك وإعفاء جميع المحافظين من مناصبهم، وكذلك رؤساء تحرير الصحف القومية وتشكيل حكومة مدنية انتقالية برئاسة شخصية محايدة، بالإضافة إلى مطالب أخرى. وتضمن تشكيل أمانة المجلس تمثيلاً مميزًا لجماعة الإخوان المسلمين عن

باقي التيارات السياسية، حيث ضم أربعة من قيادات الجماعة هم: الدكتور محمد البلتاجي والدكتور حازم فاروق وصبحي صالح وخالد عودة، بالإضافة إلى الداعية الإسلامي صفوت حجازي المحسوب فكريًا على الجماعة.

ونشبت خلافات حادة بأول مؤتمر للجنة بسبب رفض بعض الحضور أن يكون أعضاء اللجنة ممثلين عن الثورة أو شبابها أو التحدث باسمها، ووقعت مشادات كلامية، بينما حاول الدكتور صفوت حجازي احتواء الموقف والتأكيد على أن اللجنة لا تتحدث باسم أحد وإنما هي للتنسيق ليس أكثر وكل من شارك في الثورة هو عضو بالأمانة.

وجهة نظر المجلس أن الأمين الوحيد على الثورة هو الشعب المصري بكل طوائفه وشبابه ورجاله وشيوخه ونسائه لأنها لم تكن ثورة فئة أو حزب أو مجموعة أو أيديولوجية وإنما ثورة الشعب المصري كله، وأن الثورات لا تنجح بمجرد عزل النظام أو إسقاطه، وإنما المهم أن يقام النظام الديمقراطي السليم البديل على إرساء العدل وتحقيق المساواة وإطلاق الحريات في العقيدة والقول والعمل، والعدالة الاجتماعية التي ترضي الشعب، بدون ذلك لا تتحقق الثورة، وهذا يحتاج توحيد كل الصفوف، والالتفاف حول مطالب واحدة.

قام المجلس في مؤتمره الأول بتقديم التحية لدماء الشهداء وأسرهم والجرحى والمفقودين والمعتقلين لما كان لهم من أثر في الثورة ولم يكونوا مسيسين وليسوا منظمين، كما حذر المجلس من الثورات المضادة، والتي بدأت في مصر مبكرًا جدًا وتتبع أساليب رخيصة، منها فكرة الفرقة وبثها بين الناس وفتح باب فكرة الحساب وتصوير من قاموا بالثورة بأنهم مجموعة من الفاشلين يريدون محاسبة من اختلفوا معهم في الرأي، والحقيقة أن من قاموا بالثورة هم أحرار الشعب المصري الذين خرجوا إلى ميادين مصر ومهمتهم الأولى هي نشر روح الحرية فيمن لم يشارك في الثورة، أما نغمة أن الرئيس السابق بحالة صحية سيئة والتعاطف معه من أسباب خنوع هذا الشعب، حيث يستخدمون المداخل العاطفية لمقاومة الثورة.

وأثناء الاجتماع التأسيسي تم اقتراح إنشاء لجنة للشهداء ليس فقط من راحوا في الأحداث ولكن شهداء عهد مبارك كافة، ويشاء الله أن يرحل مبارك في نفس أسبوع ذكرى العبارة، كشهداء العبارة وبني سويف وغيرهما، ثانيًا التركيز على مخاطبة الشعب بما يفهمه وليس بما نفهمه نحن، إذا كانت هذه الثورة علمتنا أشياء فقد علمتني فكرة قبول الآخر، أرحب بالتطور في خطاب الإخوان والأقباط. كما أكد المجلس على أنه جزء مهم من الثورة وليس حكرًا أو وصاية عليها، وما هو إلا لافتة من لافتات تحتاج أن تتحد

وتتقارب لأن هناك محاولات لاجتثاث الثورة وتعويقها لتحقيق كامل أهدافها، وعلى رأسها ضرورة أن يكون مجلس رئاسة من مدنيين إلى جانب المؤسسة العسكرية، وحكومة خالية من رموز النظام السابق، والتي ستكون أجندتهم إخفاء ملفات النظام السابق وضرورة التوقف عن استمرار مسيرة هذه الحكومة، وإيجاد حكومة وطنية محل توافق من المتخصصين، لأنهم يرفضون أن يتولد نظام جديد من رحم النظام القديم، أو عودة القمع البوليسي.

وأكد المجلس على فكرة التلاحم الذي رأوه بين المسلمين والأقباط على خلاف ما كان الوضع عليه قبلها بشهر والادعاء بوجود احتقانات كان يبثها النظام السابق، حيث اعتبروا مشهد الأولاد المسيحيين الذين تكاتفوا ليحموا زملائهم المسلمين وهم يؤدون الصلاة ملحمة، وأنه من الواجب أن يتحدث المصريون من الآن فصاعدًا عن روح ٢٥ يناير، ويجب أن نرتفع جميعًا إلى مستوى المسؤولية غير سامحين لأحد أن يقفز فوق أجساد الشهداء لتحقيق مجد شخصي من الانتهازيين والمنافقين. كما أشاروا إلى أن العالم كله اكتشف أن الشعب المصري الذي صنع ثورة بهذه العظمة بإمكانه أن يحقق أي معجزة في المستقبل.

أما عن الحديث الإعلامي فقال المشاركون في المجلس إنه ليس من حق أي أحد أن يتصدر وسائل الإعلام ويتحدث باسم الثورة وإنما هو يتحدث باسم المجموعة التي ينتمي إليها، ولا يزعم أحد أنه

يمثل شباب الثورة أو كل الثورة إنما كل مجموعة تمثل الأعضاء المنتمين إليها، فهذه الثورة هي تيار سرى في جسد الشعب المصري حتى الذين كانوا يحبون مبارك ويتحمسون له انقلبت أحوالهم وأصبح هذا التيار يسري في أجسادهم، كما أكدوا أنهم لا يريدون لهذه الثورة أن تتشتت بائتلافات وجمعيات ومؤسسات وتجمعات فئوية ومهنية وعمرية، فالشعار من البداية "يد واحدة".

وأعلن أحد حضور المؤتمر أنه تقدم ببلاغ رقم ١٠٧٧ للنائب العام ضد وائل غنيم بدعوى أنه يحاول تسلق الثورة والركوب على أكتاف الثوار.

§ جبهة دعم مطالب الثورة :

شكل ائتلاف شباب الثورة بالاشتراك مع ما يزيد على ٢٢ شخصية عامة مستقلة، جبهة موحدة تحت اسم "جبهة دعم مطالب الثورة"، بهدف دعم شباب الثورة، ومن بينهم المستشار محمود الخضيري والفقيه الدستوري ثروت بدوي والكاتب جمال فهمي ومصطفى حجازي ود.محمد سليم العوا وعدد آخر من الشخصيات.

تشكلت جبهة دعم الثورة بعد يومين من قرار الرئيس مبارك بالتنحي وتحديدًا يوم ١٣ فبراير، ولا يوجد مكتب تنفيذي للجبهة، بيد أنها تتكون من ثلاث حركات أساسية، وهي الجمعية الوطنية

للتغيير وأعضاء البرلمان الشعبي وأعضاء الجمعية المصرية لثوار ٢٥ يناير.

وتمثل جبهة دعم الثورة، جمعية تضم العديد من الأطياف السياسية ذات التوجهات المختلفة التي تتفق على ضرورة تحقيق المطالب المشروعة للشعب المصر عمومًا وثوار ٢٥ يناير خصوصًا. وهدف الجبهة الرئيسي هو تجميع وحشد أكبر عدد من القوى الداعمة للثورة ومطالبها، بهدف توصيل هذه المطالب لأي من الجهات الرسمية سواء كانت القوات المسلحة أو أي من الهيئات الأخرى.

§ تحالف ثوار مصر :

تأسس التحالف من حوالي ٣٠٠ عضو، يوجهون كل جهودهم في الفترة الحالية نحو الحفاظ على مطالب الثورة طيلة الستة أشهر الانتقالية، ثم دراسة إمكانية التحول إلى حزب سياسي من عدمه، وقال عامر الوكيل أحد مؤسسي تحالف ثوار مصر إن التحالف يهدف في الأساس إلى توحيد صفوف الشباب الموجود بميدان التحرير تحت راية واحدة دون التقيد بالإلحاح على المطالب السياسية فقط، وهو ما يميز الائتلاف عن باقي حركات الثورة.

§ ائتلاف مصر الحرة :

نشأ هذا الائتلاف قبل ٢٥ يناير خلال جروب على الفيس بوك ووصل عدد المنضمين للجروب إلى ١٢٥ ألفًا، والائتلاف لا يدعي أنه يتحدث باسم الشعب المصري أو باسم الثورة، كل المنضمين للحركة لا ينتمون إلى أحزاب أو جماعات ويهدفون إلى الضغط لتنفيذ مطالب الثورة كاملة.

ونفى بعض أعضاء الحركة في بياناتهم على الفيس بوك التفكير في إنشاء حزب سياسي خلال الفترة المقبلة، مؤكدين أن اتفاق كل الائتلافات في اللجنة التنسيقية وعددهم ستة ائتلافات على عدم إنشاء حزب سياسي باسم ثورة ٢٥ يناير، والحركة تفاضل الآن بين عمرو موسى وكمال الجنزوري لكي يلتفوا حوله.

ويذكر أن الحركة كانت المسؤولة عن الإعاشة في الميدان، وكذلك هي التي حاصرت مبنى ماسبيرو ومجلس الشعب.

§ حركة شباب ٢٥ يناير :

تهدف هذه الحركة إلى لفت نظر الشعب إلى أن الثورة لم تنته بعد، وأن رجال الحزب الوطني مازالوا يجلسون في مناصبهم بالجرائد القومية والمؤسسات العامة والمجالس المحلية والنقابات.

وأضاف بيان الحركة التأسيسي أن وسيلة الخروج للشارع والضغط هي أنسب وسيلة لتنفيذ المطالب مؤكّدا إصرارهم على تجديد الاعتصام في ميدان التحرير لتغيير نظام مبارك بالكامل، وطالب شباب الحركة بإقالة حكومة شفيق و كل وزراء الحزب الوطني ومحاكمة الرئيس لمعرفة مصدر ثروته التي أعلنت عنها وسائل الإعلام.

ووجه شباب الحركة الدعوة إلى المشاركين أن يجددوا الاعتصام في ميدان التحرير كل أيام الجمع والاستمرار في اعتصام مفتوح حتى يستجيب المجلس الأعلى للقوات المسلحة ويتم تنفيذ مطالبهم بتخليص البلاد من أعضاء الحزب الوطني وحل الحزب وإرجاع مقاره إلى الدولة. وقال ضياء الصاوي أحد شباب الحركة أن مبارك مازال موجودًا في مصر في حماية القوات المسلحة، مضيفًا أن مبارك لابد أن يُحاكم وأن يتم أخذ حقوق الشعب المصري منه.

هذه المجموعة نظمت لقاءً بنقابة الصحفيين للإعلان عن مطالبهم وتشكيل لجان شعبية في الأحياء لنشر أفكارهم، وكان من المقرر أن يقام اللقاء بقاعة المؤتمرات بالنقابة إلا أن المنظمين فوجئوا بأن النقابة تمنع دخولهم وتغلق قاعة المؤتمرات على الرغم من حصولهم على موافقة من محمد عبد القدوس ومجدي حسين عضوي النقابة، ونتيجة لذلك اضطر المنظمون إلى عقد اللقاء بالدور الأرضي مما جعل هناك حالة فوضى في الحديث.

كثير من المجموعات التي تكونت في الميدان اختفت سريعًا، وربما بعد أيام قليلة من التأسيس، حيث اكتفي تمثيلها بالاسم فقط، ومنها ائتلاف مصر الثورة والأكاديميين المستقلين، وهما ضمن اللجنة التنسيقية، إضافة إلى لجنة شباب التحرير ولجنة وعي الثورة، وهما اللجنتان اللتان لم نسمع عنهما في الأيام الماضية.

obeikandl.com